



## في الذكرى الرابعة لانتفاضة الطلاب السوديين كارثة المجاعة تتفاقم وتهدد بحرق بضعة ملايين من البشر

### نظام الحكم الإقطاعي يجادل الكارثة ويصدق سياسة القمع ضد الجماهير النائمة

#### الحركة الطلابية تنشط مع الفلاحين والعمال والقوميات المضطهدة للنضال ضد النظام القائم

في الأسبوع الأخير من شهر كانون الأول المنصرم، أحسنا الطلبة الأوسويون في أنحاء العالم، الذكرى الرابعة لثلاثين من زلزالهم المناهض للنظام الإقطاعي في السودان.

بعد وقت المديحة في السبع والعشرين من شهر كانون الأول سنة ١٩٦٩ في حرم الجامعة الأوسوية، حينما اجتمع أكثر من ٢٠ ألف طالب وعاملاتهم لتسليح الطلاب بللاهورن جزاء، الذي كان يرأس اتحاد طلاب جامعة أدبيس أبا، وقد قبل على أيدي « فرقة أوب » التابعة للسلطة، في ٢٨-١٢-٦٩.

بعد ثبات المذبح جزاء من الحظوظ العام للنظام الإقطاعي القائم، الذي شهد فتح الحركة الطلابية، تلك الحركة التي كان سمو صاحبها الحارم ضد الإقطاع تسلط الحكام، وسد الوجود الإمبريالي الأمريكي والصهيوني في البلاد.

إن الأسباب الرئيسة التي دفعت نظام الحكم الإقطاعي القائم لاستخدام كافة أجهزة القمع في الدخول ضد الحركة الطلابية، إنما يرجع إلى أن:

١ - الأوضاع المندرة الحركة التنظيمية، وأهمل هذه المندرة.

٢ - سوء النشاط الثوري للحركة الطلابية مع العمال والفلاحين، ومع القوميات المضطهدة في البلاد.

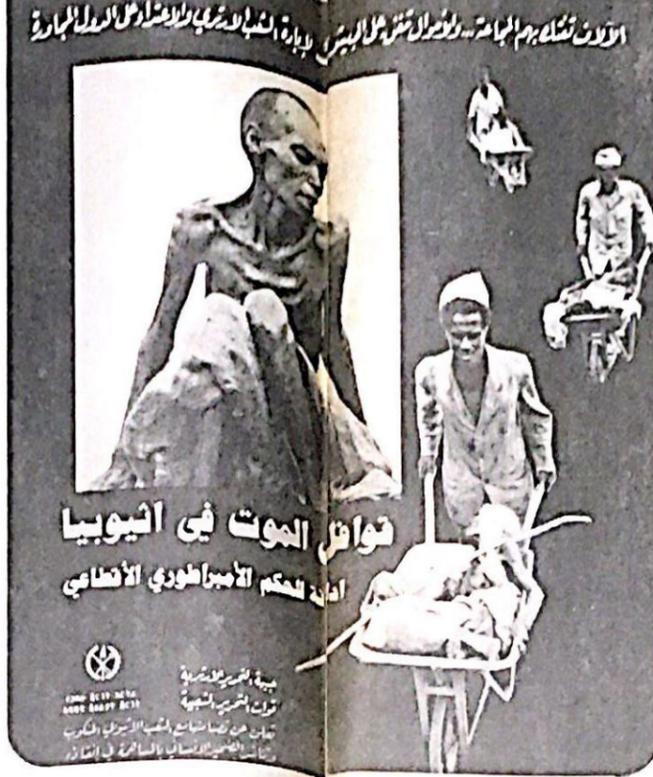
٣ - التباين الذي لعبته الحركة الطلابية من جانب الشعبين العامين والثوري الوطني في أساطير القمع.

٤ - نجاح الحركة في كشف الظروف الإلحاحية والضعف التي منحتها الجماهير الأوسوية، وذلك على نطاق العالم كله، بعدما كان العالم من قبل لا يعرف من أوسوا، والواقع الإقطاعي، سوى هوية الإقطاع الحاكم، هيلانسي.

وقد فعلت التعازات الديمقراطية للأرض في بزرها، والتعليم للجمع، والعمالة بالزمن والسكن والعاطف، والحدود الديمقراطية للشعب، هذه التعازات التي جعلها في رفع الوعي السياسي لدى الجماهير الشعبية، كما اكتسبت الحركة الطلابية ناسداً أوسع.

إن الحزب من تطور الحركة ونمو قواها، قد دفع الحكومة الأوسوية الإمبراطورية للاستخدام كحل ما يوفره القوة الحديثة من وسائل وأساليب للقمع، والمسورة من الولايات المتحدة والمسا الغربية وإسرائيل، وذلك للقيام بالاعتداءات والذرائع وحسب الفهم السياسي الخاطف الأفراد وفشل الطلبة والشعبين النديين.

بعد ثبات الحركة الطلابية الأوسوية منذ سنواتها، عمل على تحريم وتكثيف آليات سنن قوته من شعراء الأسيان الأوسوي، وضبط وضعه



تواصل الموت في اثيوبيا  
التي يختم الإمبراطوري الاقطاعي

النطاق داخل اثيوبيا، وفي الخارج حيث يوجد الطلبة الأوسويين، تلك الآليات التي كانت المجاعة التي ضربت البلاد، ولتلك الآليات التي من شأنها طمس معالمها، والتي لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال القضاء على النظام الإقطاعي القائم.

في ١٢ كانون الثاني ١٩٧٢، في إشارة العالم، وحسب هذه اللحظة ما يقارب ٢٠٠ ألف نسمة ووللو شوا وهاراج.

وهذه المجاعة الرهيبة تهدد ناسداً مليوني نسمة من أصل سبعة ملايين نسمة من البشر الذين يعيشون في تلك المحافظات. وقد حرص النظام الإقطاعي الرجعي الحاكم، على إخماد آباء أبنائه قبل أن ينفذوا بالكل الذي أصبح عليه، وتكثف حركتها حتى على الصعيد الداخلي، حتى نالته الشعب الأوسوي نفسه. ولكن مع نظام المجاعة - الكارثة، لم يعد مقدور السلطة الخاطف على الحصار الإقليمي، فراحت تبحث عن المجاعة، ولكن تغلبت ههنا وهناك وحجبتها للحد، والبقاء بعمق الكارثة على عوامل طبيعية لا يمكن السيطرة عليها، وعلى عوامل فوق الطبيعة تعلق « بقرب الرب » على « حظايا » الشعب الأوسوي (!)

لقد قام الطلبة الأوسويون بحملة واسعة وبن برون سان دخل عسكري سمن مخاطرة جده سان بحرك الاتحاد السوفياتي عسكرياً. ولكن ميدلتون يقول بأن أصحاب الرأي الأول القائل بأن السوفيات سيكونون بالاستقرار، من مكرين وساسين يشكلون الألية.

ولكن ما هو أهم من ذلك في مجال ميدلتون المعلومات، على صالحها، التي تؤكد وجود استعدادات أمريكية لتل هذه المغامرة العسكرية التي تهدد بها البلدان العربية، التنظيمية بصورة مباشرة.

فقد ذكر ميدلتون أن هناك قوات أمريكية على أهبة الاستعداد، وجاهزة للتنفيذ الثوري لآية أوامر تتعاقب بالحرك لتدخل العسكرية في الشرق الأوسط. وقال ميدلتون أن هذه القوات تشمل كتيبة معززة أضافياً، ومؤلفة من القوات الجوية (المتقولة جواً). وهذه الكتيبة متمركزة في شمالي إيطاليا.

وتقول ميدلتون عن مسؤول عسكري قوله بأن « هذه القوات مفردة بشكل خاص لحالة طوارئ، في الشرق الأوسط »، بالإضافة إلى وحدة من النقط الرئيسية بحيث يستطيعون تسهلاً وتدميراً في حال حصول تدخل عسكري (!)

بالإضافة إلى ذلك، أشار ميدلتون إلى تركيز المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية على المشاكل السياسية للسلطة، والتي تتعلق برده فعل الاتحاد السوفياتي على مثل هذا التدخل العسكري، مشيراً إلى أن في الرأي بين برون سان موسكو لن تترك وستكفي بالاستنكار الشديد ولنفي وسط هذا الطرف في بقوه تعولها في المنطق،

## ولاء العدو في كل مكان

وعلمه بحكم ما جعلت حكومة السدي من مكاتب للسم السليبي التي عوم بها الزمرة العسكرية، فد بدأ طغش الرصاص الأبيض (الأمريكية خاصة)، وظهر أول بوادر هذا الاطمئنان عندما المعارف الأمريكية فردوا قصفه الأجل لطف مجموعها ١٥ مليون دولار، سغا في عهد السدي لم يعد حكومة مصدراً أحسا واحداً، لم تسلي بالعرض.

لقد أعادت الزمرة العاتية الحاكم فتح أبواب البلاد على مصراعها أمام مصالح الإمبراطورية الأمريكية. عندما است وما يزال يعمل، بأنها قادرة على السيطرة على الوضع في الداخل، سياسة قمع « قاف في وحسها وتبعها ما شهده لئلا أمريكا لانه أخرى في ظل أجهه عسكريه قاتله، رأى شعور سان أحاط غاشوا فره الاعتقال ضد نظام حكم السدي.

وما يزال العناصر الوطنية المضطهدة والقمعية في السليبي ملاحقه بحرص الاستعمار للتعذيب وللصعق العصبة، سيما لا يزال عقبات الإعدام سوالي. وقد قامت الزمرة إحتكامه بالإضافة إلى فرض سعات حظر التجول، منع الاجتماعات من أي نوع كانت، في الضمات وفي الإحتادات وفي الضمات، بعدما منع كافة الإحتادات السياسية في البلاد.

**البرنغال: المستعمرات المستعده**

● رغم المواقف الأخرى في القمع العامه للامم المتحدة في الأسبوع الماضي، على سروج فرار على سان البرنغال لا تسلي سوى السكان الأوروس، وليس الصوت الأخرى في غننا سنا، أمولا ومورامو، ورغم اعتراف القمع العام الرئيس بحكومة البوره في غننا سنا، المنزى الثرى لهذا البلد في الشهر الماضي، فإن البرنغال - بدعم الولايات المتحدة، التي صوت مندوبها ضد كلا السروج - سر على تجاهل الفرار وعلى أنها ما يزال هي القوة المنسفرة في مسعمراتها الأخرى البلاد.

**تشيلي: إعادة فتح الأبواب**

● أعلنت الزمرة العسكرية العاتية في تشيلي قبل أسبوعين سان ١١٥ شركة من تلك التي تم ناصها خلال ولايه الرئيس الراحل سلفادور السدي، سيم أعادها إلى أصحابها السابقين. كما أعلنت هذه الزمرة بأنها مسعده للبحث بمسائل العويض لشركات التجاني الأمريكي التي كانت تهب ثروة تشيلي قبل أن تعض حكومة السدي الرأسمالية وطرفه خصمه له الموضات على أساس أن ما حفصه هذه الشركات النظام الإقطاعي الرجعي القائم، إذا عرفنا أن ٩٠ بالمئة من السكان هم من الفلاحين، وأن ما بين ٨٠ و ٩٠ بالمئة من الأرض الزراعية في البلاد، هي ملك الإقطاع والملكية الحاصية، والكنيسة، وطبقه الراساليين العفراء النامية.

**طاهم !**

أن الأوضاع الإجماعية والإقتصادية المعه التي يعيشها الإثنية الساحه من الشعب في أنحاء الإمبراطورية الأوسوية، تجعل من البلاد فرسه سهله مثل كوارث المجاعة هذه، وهي لسبب المره الأولى التي ضربت فيها المجاعة اثيوبيا، ففي سنة ١٩٥٨ مات حوالي ٤٠٠ ألف نسمة من الجوع، والكارثة العاليه هي مجرد نظام شديد العده للظروف المجاعة التي بدأت بسود اثيوبيا منذ سنين.

وحسب الإحصاءات المشورة الأخرى ( حتى أوائل شهر كانون الأول المنصرم ) أصبحت الصورة كالتالي :

- مات من الجوع حوالي ٢٠٠ ألف نسمة .
- هالك مليوني نسمة من البشر معرضين للوعد جوعاً زاه استخفاف السلطه وبجاهلها للكارثة .
- بلغ ٨٨ مائة من مجمل عدد المواشي في البلاد .
- انتشرت الإيثة التي تغطيها المجاعة كالكوليرا والسيلونيد والجدي وغيرها . والذي لا يوبن من الجوع يموت من هذه الإيثة ، التي تنتشر دون أن تكلف السلطه نفسها بحصر انتشارها ومكافحتها ، لأنها لا تكلف نفسها العمل لمكافحة المجاعة .
- معدل الوفيات من الجوع حالياً في محمات الأجنث انفاها الحكومة هو حوالي الألف نسمة في الأسبوع !
- أنشأت الحكومة ١٢ مخبأ فقط لإعتاش الأجنث الهاربين من المجاعة ، والذين يعدون بالآلاف !
- أغلقت الحكومة إحدى هذه المخيمات ( فأصبح عددها ١٢ مخبأ فقط ) بحجة نقص وعدم قدرتها في توفير المواد الغذائية للأجنث فيه !
- تعنت الإثنية الساحه من الشعب على شعر الجوع .
- وإذا ما أخذنا أقليم وللو كمتال ، وهو أكثر الأقاليم المكتوية أصابة بالكارثة ، نستطيع أن نكون صورة للوضع الياس الذي يعيشه الإثنية الساحه من جواهر الشعب الأوسوي .
- بحسب الإحصاءات الحكومية الرسمية ، هناك ٣٧٥ ألف مزارع لا يملكون الأرض ، من بينهم ١٥٠ ألف مزارع من المساجرين في أراضي الإقطاع . ومن بين هؤلاء فسان على ٢٠ مائة منهم دفع ما بين ٥ مائة و ٧٥ مائة من مجمل محاصيلهم للاقطاعي المالك للأرض . ولهذا سبباً يعيش الزارع في فقر مدقع بعد دفع نفس استنجاهه للأرض ، فإنه في موسم الجفاف أما يقرب أكثر من شعر الجوع أو يكون من مئات آلاف ضحايا المجاعة التي أصبحت ظاهرة مكرره في اثيوبيا ، هذا سبباً بحق الإقطاع الإرساح الضالاه ، بخزون المحاصيل وبرفون أسعاف المواد الغذائية .
- وعلى ضوء مثال أقليم وللو نستطيع تكوين صورة عامه عن حالة الفقر والبؤس التي تجعل في اثيوبيا عرضة لكوارث مجاعة متالية في ظل النظام الإقطاعي الرجعي القائم ، إذا عرفنا أن ٩٠ بالمئة من السكان هم من الفلاحين ، وأن ما بين ٨٠ و ٩٠ بالمئة من الأرض الزراعية في البلاد ، هي ملك الإقطاع والملكية الحاصية ، والكنيسة، وطبقه الراساليين العفراء النامية .